:

Mohamed Kamel Doraï

▶ **To cite this version:**

Mohamed Kamel Doraï. : . Sari Hanafi. Crossing borders, shifting boundaries: Sociology of the Palestinian Return, Center of Arab Unity Studies (Beirut), pp.151-170, 2008. ⟨halshs-00333409⟩

HAL Id: halshs-00333409

https://shs.hal.science/halshs-00333409

Submitted on 9 Nov 2008

HAL is a multi-disciplinary open access archive for the deposit and dissemination of scientific research documents, whether they are published or not. The documents may come from teaching and research institutions in France or abroad, or from public or private research centers.

L'archive ouverte pluridisciplinaire **HAL**, est destinée au dépôt et à la diffusion de documents scientifiques de niveau recherche, publiés ou non, émanant des établissements d'enseignement et de recherche français ou étrangers, des laboratoires publics ou privés.

الفصل الخامس

مسارات اللاجئين الفلسطينيين: القرابة كأحد مصادر الهجرة

محمد كمال الدرعي[*]

> لا يقتصر العالَم الاجتماعي على مكان بعينه ولا يمكن حصره ضمن حدود أرضية. فبعض العلاقات قد تتسم بأهمية بالغة، رغم البعد الجغرافي، في حين أن علاقات أخرى تكاد تخلو من أي أهمية رغم القرب الشديد. المهم معرفة العلاقات الاجتماعية المؤثِّرة في وضعٍ ما محدَّد[**].

مقدمة: تطور الهجرة

رغم أن بعض الفلسطينيين ما زالوا يُجبَرون على التخلي عن موطن إقامتهم (الفلسطينيون الذين طُردوا من الكويت عام 1991، ومن ليبيا عام 1995، والفلسطينيون داخل المناطق المحتلة، على سبيل المثال)، فإن الهجرة الفلسطينية تتطور حالياً ضمن بلاد الشتات على أساس "اختياري"، إلى حد ما، يربط بين مواقع متباعدة كأمريكا الشمالية أو أوروبا. وهناك حركة "عودة قسرية" حصلت بالتوازي مع حركة "الهجرة الاختيارية" هذه. فقد اضطر الفلسطينيون الذين هاجروا إلى العراق بهدف العمل والدراسة، مثلاً، إلى المغادرة بسبب الحرب وعواقبها الاقتصادية والسياسية. هذا وتخضع تلك الأنماط المختلفة من الهجرة لقيود إقليمية وحكومية، كما تخضع لديناميكيات أوجدها الفلسطينيون أنفسهم تعتمد على شبكات هجرة تم إنشاؤها على أسس محلية وعائلية. وفي إمكان الدراسات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، الذين يشكلون أقدم مجموعة من اللاجئين في العالم، رفد الاهتمام المتنامي بدمج دراسات اللاجئين ضمن المجال الأوسع لنظرية الهجرة[1].

يتطرق هذا البحث إلى وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. فاعتباراً من سبعينيات القرن الماضي، هاجر أكثر من 100.000 فلسطيني[2] - وهم يشكلون نسبة 25 في المئة من مجموع

---

[*] باحث جغرافي متخصص في قضايا الهجرةِ في مركز البحوث الفرنسي في دمشق ومركزِ البحوث الوطني الفرنسي (CNRS).

[**] Emanuel Marx, "The Social World of Refugees: A Conceptual Framework," *Journal of Refugee Studies*, vol. 3, no. 3 (1990), p. 194.

[1] Khalid Koser, "From Refugees to Transnational Communities?," in: Nadje Al-Ali and Khalid Koser, eds., *New Approaches to Migration?: Transnational Communities and the Transformation of Home*, Routledge Research in Transnationalism; 3 (London ; New York: Routledge, 2002), pp. 138-152.

[2] في الدراسة الإحصائية العامة التي أجرتها رزق الله حول الفلسطينيين في لبنان، يذكر أن هناك 100.000 فلسطيني من لبنان يعيشون خارج البلد في منتصف تسعينيات القرن الماضي. هذا العدد التقديري ينسجم مع الإحصاءات المتوفرة حول الفلسطينيين في أوروبا، حيث كان يعيش ما يقرب من 18.000 فلسطيني في السويد استناداً إلى:

<http://www.migrationsverket.se/pdffiler/statistik/tabe2.pdf>، وحلا نوفل رزق الله، **الفلسطينيون في لبنان وسوريا: دراسة ديموغرافية مقارنة (1948-1995)** (بيروت: دار الجديد، 1998)؛ و12.000 في الدنمارك استناداً إلى الأرقام لدى الهجرة

الفلسطينيين المقيمين في لبنان- من لبنان إلى دول الخليج وأوروبا الشمالية، إلى ألمانيا والسويد والدنمارك غالباً. وإذا أخذنا في الاعتبار شكل الهجرة الفلسطينية من لبنان إلى أوروبا، اعتباراً من ستينيات القرن الماضي وحتى الآن، لاسيما شبكات الهجرة من منطقة صور في لبنان إلى أوروبا والعراق، واستناداً إلى المقابلات التي أجريت مع اللاجئين في جنوب لبنان والسويد، تتكشَّف لنا صورة محدَّدة. فلغاية عام 1987، هرب كثير من الفلسطينيين من لبنان وحصلوا على وضع اللجوء في أوروبا. وخلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ذهبت مجموعة صغيرة من الفلسطينيين إلى العراق للعمل والدراسة. وبعد عام 1987، أغلقت أوروبا تدريجياً حدودها أمام اللاجئين الفلسطينيين، في حين كان الوضع في لبنان يزداد سوءاً. وكانت التوترات الاجتماعية في لبنان، التي كانت قد تفاقمت خلال الحرب الأهلية اللبنانية، قد بلغت ذروتها خلال الفترة 1985-1987 في حرب المخيمات[3]. فقد حاولت ميليشيا أمل دفع الفلسطينيين إلى الهرب من منطقة صور ذات الأكثرية الشيعية. وفرَّ العدد الأكبر من الفلسطينيين فعلاً باتجاه صيدا ذات الأكثرية السنّية. لكن معظم هؤلاء عادوا إلى صور عقب انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية عام 1991. خلال تسعينيات القرن الماضي، كانت هناك أربعة عوامل ساعدت على تطور الهجرة: **أولاً**، أدى انتهاء الحرب الأهلية في لبنان إلى تنامي مشاعر التعصب ضد الفلسطينيين على المستويين السياسي والاقتصادي؛ **ثانياً**، لم تقدم اتفاقية أوسلو أي حل، ولا أي احتمالات لحل، بالنسبة إلى اللاجىء عام 1948؛ **ثالثاً**، كان الوضع الاقتصادي في لبنان يتطور نحو الأسوأ في عام 1993؛ **رابعاً**، كان الفلسطينيون ينافسون العمال السوريين والمصريين في سوق العمل. ونتيجة يأس فلسطينيّي لبنان من إمكانية تطبيق "حق العودة"؛ شرعوا في البحث عن وضع اقتصادي أفضل، وعن وضع قانوني معتَرف به، وعن بلد يستطيعون فيه تأمين حياة "طبيعية" لأولادهم. عند المستوى الإقليمي، ونتيجة الحرب والتوتر والحصار الاقتصادي، لم يعد العراق يجتذب الكثير من المهاجرين العرب. وبدأ الفلسطينيون الذين كانوا قد استقروا هناك يواجهون صعوبات اقتصادية، إضافة إلى مشاعر التعصب ضدهم.

أدى الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 إلى إطلاق موجة من الهجرة الفلسطينية من لبنان، لكن الغزو وحده لا يستطيع تبرير استمرارية هذه الهجرة وحجمها. وسوف يحلل هذا البحث الكيفية التي تدبر بها اللاجئون الفلسطينيون، المحرومون من جواز السفر ومن الموارد المالية، أمرَ مغادرة البلد الذي يقطنون فيه ودخول أوروبا الغربية. تفيد إحدى الفرضيات الرئيسية بالتالي: أعاد اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات وفي التجمعات السكنية غير الرسمية[4] في لبنان تركيب منظومات تضامنية تقوم على أساس القرابة والشبكات المحلية. ونتيجة جهود التجمعات المهاجرة، تحولت تلك الشبكات التي تم تطويرها على المستوى المحلي، إلى شبكات تضامنية عابرة للحدود القومية (Transnational)، وأنشأت جسوراً تصل بين الفلسطينيين في لبنان والمهاجرين في الخارج. وتدور ضمن تلك الشبكات المصادرُ النقدية والمعلومات المتعلقة بدول المقصد، والفرص أو المعيقات القانونية، لتربط بين المهاجرين المحتملين وبين الفلسطينيين المستقرين في أوروبا. كما تسهِّل الشبكات المذكورة حركة اللاجئين، ضمن سياق المعيقات القانونية الصعبة في أوروبا وفي ظل

الدنماركية لعام 2001؛ و30.000 على الأرجح في ألمانيا (هذا الرقم تقدير شخصي وُضع على أساس بعض المقابلات)، معظم هؤلاء الفلسطينيين يحملون وثائق سفر لبنانية. بقية فلسطينيي لبنان الذين يعيشون خارج لبنان موجودون في الدول العربية المنتجة للنفط. وبالنظر إلى أن معظم حالات الهجرة التي جرت مؤخراً باتجاه أوروبا كانت غير شرعية، فإن من الصعب تقديم أرقام موثوقة بخصوص الهجرة الفلسطينية الفعلية من لبنان اعتباراً من تسعينيات القرن الماضي.

[3] بين ميليشيا أمل وسكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

[4] التجمعات السكنية غير الرسمية هي مخيمات لاجئين غير معترف بها رسمياً، بناها اللاجئون أنفسهم من دون ترخيص من السلطات اللبنانية فوق أراض لبنانية خاصة. ويتركز معظم هذه المخيمات في مناطق ريفية.

الافتقار إلى المصادر المالية في لبنان. وتعيَّن على الفلسطينيين تنظيم أنفسهم لتفادي الصعوبات المذكورة، فلجأوا إلى الاستفادة من مصادر عابرة للحدود القومية، كتواصلهم الوثيق مع المجموعات الفلسطينية التي تعيش في الخارج وشبكات الهجرة التي أنشأوها في ثمانينيات القرن الماضي لتسهيل الهجرة. إن مبدأ عبور الحدود القومية الذي طوره اللاجئون الفلسطينيون ينبغي أن يُفهم في الأساس باعتباره استراتيجية تهدف إلى النجاة من بيئة إقليمية صارمة القيود، لاسيما في لبنان. كما أن شبكات الهجرة، القائمة على روابط عائلية، تعتبر أيضاً أحد السبل القليلة المتوفرة لإعادة المهاجرين، الذين أُجبروا على مغادرة العراق والعودة إلى لبنان من دون مساعدة دولية.

إن خطة البحث هي كالتالي. **أولاً**، سوف أتقصى، من زاوية نظرية، مدى فائدة تحليل تنوع خبرات اللاجئين المهاجرين وبناء شبكات عابرة للحدود القومية. **ثانياً**، سأعرض مسارات هجرة مختلفة تم جمعها خلال رحلات عمل ميدانية مختلفة إلى لبنان، بغية إظهار تباين استخدام الشبكات العابرة للحدود القومية وإمكانية الوصول إلى المصادر.

أولاً: نحو مقاربة شاملة لهجرة الشتات الفلسطيني

هناك العديد من الدراسات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين التي سبرت مجالات الذاكرة[5] والتركيبة القومية[6] . وقد أُجريت مؤخراً، مع انطلاق العملية السلمية عام 1991، دراسات تتعلق بمشكلة اللاجئين، وبوضعهم القانوني والديمغرافي[7]. ولكن لم تُنشر سوى دراسات قليلة حول الأشكال الجديدة للنظام الاجتماعي ضمن تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في الخارج[8]. مع ذلك، فإن من الواجب تقصّي تنوّع تجارب اللاجئين وتعقّدها.

1- من لاجئين إلى مهاجرين؟

يوفر التحليل الشبكي إطاراً مهماً يتجاوز التحليل القانوني الذي يفرضه تعبير "لاجىء" ذو الأصل المتجذر في القانون الدولي. وتُعتبر التجربة الفلسطينية مثالاً مناسباً بهذا الشأن. فقد أفرز خمسون عاماً من التشريد مجالاً واسعاً من الأوضاع المتباينة، بدءاً باللاجئين الذين لا ينتمون إلى أي دولة ويعيشون في مخيمات بائسة للاجئين في دول المشرق العربي، وانتهاء بالمستثمرين الأثرياء الذين يحملون جنسيات دول الخليج أو الدول الغربية. فضمن فئة "لاجىء فلسطيني" تتجاور أنواع شديدة التباين من الأوضاع الاجتماعية والقانونية والاقتصادية ومن الخلفيات الشخصية. وكما تشير ليزا مالكي:

> لا يشكل "اللاجئون" مجالاً من المعارف الأنثروبولوجية يحدد ذاته بصورة طبيعية. حيث إن لتنقلات السكان القسرية أسبابها التاريخية والسياسية الشديدة التنوع، وقد تركت أثرها في الناس الذين وجدوا أنفسهم ضمن

---

[5] انظر على سبيل المثال: Walid Khalidi, *Before their Diaspora: A Photographic History of the Palestinians, 1876-1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1991).

[6] انظر مثلاً: Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State* (New York: Columbia University Press, 1988).

[7] Salman Abu-Sitta, "The Right of Return: Sacred, Legal and Possible," in: Naseer Aruri, ed., *Palestinian Refugees: The Right of Return*, Pluto Middle East Studies (Sterling, VA: Pluto Press, 2001); Salim Tamari, *Palestinian Refugee Negotiations, From Madrid to Oslo II*, Final Status Issues Paper (Washington DC: Institute for Palestine Studies, 1996), and Elia Zureik, *Palestinian Refugees and the Peace Process*, Final Status Issues Paper (Washington, DC: Institute of Palestine Studies, 1996).

[8] انظر على سبيل المثال: ساري حنفي: **هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز** (رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية؛ القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2001)، و Lamia Radi, "Les Elites palestiniennes en Jordanie: Les Réseaux comme stratégie de survie," dans: Ariel Colonomos [et al.], *Sociologie des réseaux transnationaux: communautés, entreprises et individus: Lien social et système international*, collection "dossiers sciences humaines et sociales" (Paris: Harmattan, 1995).

> أوضاع وفئات تختلف اختلافاً نوعياً رغم كونهم جميعاً مشردين. بالتالي، يبدو أن لتعبير "لاجىء" فائدة تحليلية، لا كتعريف خاص بـ "نوع" أو "نموذج"، لأشخاص أو لأوضاع، استثنائييْن يمكن تعميمهما، بل كمجرد تسمية توصيفية أو قانونية فضفاضة تتضمن عالماً من الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية، والتواريخ الشخصية والحالات النفسية أو الروحية المتباينة. إن تحركات السكان القسرية أو المفروضة تشكل دوماً مجرد سمة واحدة من بين مجموعات أكبر من الصيرورات والممارسات الثقافية والسياسية-الاجتماعية[9].

2- اللاجئون ونظريات الهجرة

ركزت المحاولات الأولى لوضع نموذج نظري عام لقضايا اللاجئين، بصورة أساسية، على عوامل الدفع (Push Factors)، وذلك لشرح تحركات اللاجئين[10]. لكن الدراسات الأحدث أكدت دور العلاقات الدولية في إنتاج موجات اللاجئين[11] . وإذا اعتبرنا أن عوامل الدفع والسياسات الدولية تشكل المسائل الأساسية في عملية فهم تحركات اللاجئين، نكون قد أغفلنا توجيه الاهتمام الكافي للديناميكيات التي يولّدها اللاجئون أنفسهم. فقد ولّد كل من دوام التشرد والأنواع المختلفة من التفاعلات مع المجتمعات المضيفة أشكالاً متباينة من التحركات. ويؤكد ريتشموند أن

> [...] التمييز بين الحر والقسري أو بين الطوعي والإجباري هو تمييز مضلل. فالسلوك البشري بكامله محكوم بالقيود. والخيارات ليست دونما حدود بل تقررها عملية التركيب البنيوية. لكن درجات الحرية قد تتنوع. وتتحدد قوة الفرد والمجموعة واستقلالهما الذاتي حسب الوضع. وقد يكون من الأنسب التسليم بوجود خط متصل بحيث يكون الفرد والمجموعات في أحد طرفيها فاعلين، وفي طرفها الآخر منفعلين[12].

وتشير ستناي الشامي إلى أن هذا التمييز بين الهجرة القسرية والهجرة الطوعية لا يُعتبر في الشرق الأوسط وثيق الصلة بالموضوع على الدوام[13]. وترى المؤلفة أن "التشريد غالباً ما يؤدي إلى هجرة العمالة كاستراتيجية للتكيُّف." ولعل الهجرة الفلسطينية من لبنان توافق هذا الإطار التحليلي. أولاً، يُعتبر الفلسطينيون لاجئين في لبنان نظراً لأنهم طُردوا من بلادهم عام 1948، وتعترف كل من وكالة الغوث (الأونروا) والحكومة اللبنانية بوضعهم كلاجئين. أضف إلى ذلك أن الحرب الأهلية اللبنانية، والصعوبات الاقتصادية والتعصب القانوني ضدهم[14] دفعتهم إلى الهجرة من لبنان سعياً وراء العمل، و/أو الملجأ الآمن والوضع القانوني المستقر إلى أوروبا أو إلى دول عربية أخرى،

---

[9] Liisa H. Malkki, "Refugees and Exile: From "Refugee Studies" to the National Order of Things," in: *Annual Review of Anthropology* (Palo Alto, CA: Annual Reviews Inc., 1995), vol. 24, p. 496.

[10] Egon F Kunz: "The Refugee in Flight :Kinetic Models and Forms of Displacement," *International Migration Review*, vol. 7, no. 2 (Summer 1973), pp. 125-146, and "Exile and Resettlement: Refugee Theory," *International Migration Review*, vol. 15 (Summer 1981), pp. 42-51.

[11] Gil Loescher, "Introduction: Refugee Issues in International Relations," in: Gil Loescher and Laila Monahan, eds., *Refugees and International Relations* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1989), pp. 1-33, and Myron Weiner, "Introduction: Security, Stability and International Migration," in: Myron Weiner, ed., *International Migration and Security* (Boulder, CO: Westview Press, 1993), pp. 1-35.

[12] Anthony H. Richmond, *Global Apartheid: Refugees, Racism, and the New World Order* (Toronto; New York: Oxford University Press, 1994), p. 55.

[13] Seteney Shami, "The Social Implications of Population Displacement and Resettlement: An Overview with a Focus on the Arab Middle East," *International Migration Review*, no. 101 (Spring 1993), p. 12.

[14] انظر مثلاً: Souheil Al-Natour, "The Legal Status of Palestinians in Lebanon," *Journal of Refugee Studies*, vol. 10, no. 3 (special issue: Palestinians in Lebanon) (1997), pp. 360-377, and Wadie Said, "The Obligations of Host Countries to Refugees under International Law: The Case of Lebanon," in: Aruri, ed., *Palestinian Refugees: The Right of Return*, pp. 123-151.

خاصة الدول المنتجة للنفط. ولا يمكن اعتبار الهجرة الفلسطينية من لبنان هجرة قسرية فقط، بل إنها بالإضافة إلى ذلك هجرة ناتجة من أشكال جديدة من الهجرة العابرة للحدود القومية بين التجمعات الفلسطينية المختلفة المتوزعة هنا وهناك. كما أن فهم التفاعل مع المجتمع المضيف، أي المجتمع اللبناني، يعتبر أيضاً عاملاً رئيسياً لفهم الهجرة الفلسطينية. أضف إلى ذلك الهجرة اللبنانية المهمة إلى الأمريكتين الشمالية والجنوبية وإلى أفريقيا[15]، التي استمرت أكثر من قرن، والتي تُعتَبر عنصراً مركزياً ينبغي أخذه في الاعتبار لدى دراسة تحركات الهجرة الفلسطينية.

3- عبور "قسري" لحدود قومية[16]؟ نشوء شبكات هجرة

يعتبر التحليل الشبكي للهجرة مجالاً آخذاً في لتنامي منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي بعد أن كان قد ظهر إلى الوجود في سبعينيات القرن الماضي[17]. يشير توماس فيست إلى أن تحليل الهجرات في ما يخص شبكات الهجرة يعاني نقطة ضعف أساسية: فهو لا يتناول مسألة نشوء شبكات الهجرة. وهو يعتبر أن الرأسمال الاجتماعي[18] هذا عامل يحد من حرية الحركة في البداية، لكنه، ومع تطوّر شبكات الهجرة، يتحول إلى قوة محركة للهجرة. يُعتبر هذا الإطار التحليلي وثيق الصلة بعملية فهم ديناميكيات الهجرة الفلسطينية من لبنان إلى أوروبا. لم تنشط حركة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لغاية عام 1982، بالنظر لقوة شبكات التضامن والمساعدات المتبادلة، القائمة على أساس الشبكات العائلية و/أو المحلية، التي تطورت في المخيمات وفي المناطق السكنية غير الرسمية. وقد أدى هدم تلك المخيمات في أثناء الغزو الإسرائيلي عام 1982 إلى مغادرة العديد من اللاجئين إلى أوروبا الشمالية. ومن ثم تطورت أشكال جديدة من التضامن ضمن مجال الهجرة العابرة للحدود القومية (Transnationalism)، ودعمت هذه الأشكالُ الهجرةَ بل وسرَّعت حركتها. كما يشير

---

[15] انظر مثلاً شهادتي: Albert Hourani and Nadim Shehadi, eds., *The Lebanese in the World: A Century of Emigration* (London: Centre for Lebanese Studies, 1992).

[16] استخدم هذا التعبير من قبل مايكل سميث الذي يؤكد أن الدراسات حول "شتات اللاجئين قد أوجدت فئات جديدة مفيدة ترتبط بالمفاهيم مثل مبدأ عبور الحدود القومية المتضارب، وحتى عبور الحدود القومية "القسري"". انظر: Michael Peter Smith, "Preface," in: Al-Ali and Koser, eds., *New Approaches to Migration?: Transnational Communities and the Transformation of Home*, p. xiii.

[17] للاطلاع على مقاربة تركيبية للتحليل الشبكي المتصل بالهجرة، انظر:

E. Ma Mung [et al.], "La Circulation migratoire," *Migrations études*, no. 184 (décembre 1998); Marie-Françoise Durand, "Entre territoires et réseaux," dans: Bertrand Badie et Catherine Wihtol de Wenden, dirs., *Le Défi migratoire: Questions de relations internationals*, collection le temps mondial (Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1994), pp. 141-157; James T. Fawcett, "Networks Linkages, and Migration Systems," *International Migration Review*, vol. 23, no. 3 (Fall 1989), pp. 671-680; Mary M. Kritz and Hania Zlotnik, "Global Interactions: Migration Systems, Processes, and Policies," paper presented at: *International Migration Systems: A Global Approach* (conference), edited by Mary M. Kritz, Lin Lean Lim and Hania Zlotnik, International Studies in Demography (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1992), pp. 177-189, and Douglas S. Massey, "Theories of International Migration: A Review and Appraisa," *Population and Development Review*, vol. 19, no. 3 (1998), pp. 431-466.

[18] يعرِّف توماس فيست الرأسمال الاجتماعي كالتالي: "يشير الرأسمال الاجتماعي إلى التعاملات التي تجري بين الأفراد والمجموعات والتي تسهل الفعل الاجتماعي، وإلى المزايا المتأتية عن هذه الآليات، يعتبر هذا الرأسمال بشكل أساسي من المدخرات المحلية ويمكن نقله عبر الحدود القومية ضمن شروط معينة". انظر: Thomas Faist, *The Volume and Dynamics of International Migration and Transnational Social Space* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 2000), p. 15.

توماس فيست إلى أن استقرار المهاجرين السابقين يعتبر عاملاً مركزياً يسمح بتطوير شبكات الهجرة لأن أولئك المهاجرين يكثفون الرأسمال الاجتماعي. وتتطور الهجرة عندما يؤدي الرأسمال الاجتماعي وظيفته لا على المستوى المحلي فحسب، بل يقوم أيضاً بدور السير النقّال العابر للحدود القومية[19].

في السنوات الأخيرة، أصبحت العلاقة بين اللاجئين وبين مبدأ عبور الحدود القومية موضوعاً للدراسة والبحث[20]. وقد ساهمت الدراسات التي أجريت على نشاطات اللاجئين العابرة للحدود القومية في التطرق على نحو أكثر شمولاً إلى دور الدولة في صياغة شبكات الهجرة، كما ساهمت في استرجاع دور الدولة في معظم تلك التحليلات. ويقول ريتشارد بلاك: "إن التركيز على الدور الذي يقوم به اللاجئون في النشاطات العابرة للحدود القومية بإمكانه المساعدة في تبديد بعض الأفكار المثالية الكامنة في أساس مبدأ عبور الحدود القومية باعتباره عملية يقوم بها أشخاص، وتستفيد من عمليات العولمة وسهولة السفر في العالم المعاصر"[21].

وحتى إذا كان الفلسطينيون ناشطين في ممارساتٍ عابرة للحدود القومية بهدف التكيف مع بيئة جديدة في لبنان وأوروبا، فإنهم يظلون لاجئين – و/أو ساعين لإيجاد ملجأ آمن- خاضعين إلى حد كبير للسياق السياسي في الشرق الأوسط ولسياسات اللجوء في أوروبا. وتبقى السياسات الحكومية تجاه اللاجئين أحد أهم العوامل المساعدة على فهم تحركات اللاجئين ووضعهم الاقتصادي-الاجتماعي وقابلية شبكات الهجرة للاستمرار، سواء في البلاد التي ترسِل اللاجئين والبلاد التي تستقبلهم. وفي ما يتعلّق باللاجئين الفلسطينيين، تتحدد نشاطاتهم العابرة للحدود القومية، إلى حد كبير، بمواقف الدول التي يغادرونها ومواقف دول المقصد. ويقول أوستن والبيك: "يمكن القول إن العلاقات الاجتماعية للمهاجرين تخلق مجموعة عابرة للحدود الجغرافية للبلاد التي قدموا منها أو البلاد التي استقروا فيها [...] لكن هناك بعض التباينات المهمة بين المهاجرين العاديين وبين اللاجئين من حيث شكل ومضمون العلاقات الاجتماعية العابرة للحدود القومية. كما يمكن القول إن اللاجئين يرتبطون بعلاقة مميزة مع كلٍّ من البلد الذي أُجبروا على مغادرته والبلد الذي استقروا فيه مرغمين"[22].

إن العوامل التي أدت إلى إنشاء وتطوير شبكات الهجرة العابرة للحدود القومية، هي كالتالي: لغاية مطلع ثمانينيات القرن الماضي، كان هناك عاملان يعدلان من تأثير الجو القانوني الخانق الذي كان الفلسطينيون يعانونه في لبنان، وهما كثافة شبكات التضامن القائم على القرابة عند المستوى المحلي – مخيمات اللاجئين والتجمعات السكنية غير الرسمية – والوجود القوي لمنظمة التحرير الفلسطينية. فقد كانت المؤسسة الفلسطينية توفر العمل والخدمات الاجتماعية لمعظم الفلسطينيين المحرومين. كما قدمت الحركة الوطنية الفلسطينية، التي كانت تتمتع ببنية متينة في ذلك الوقت، حلاً

---

[19] يعرّف مجال الهجرة بأنه "كامل الفضاء الذي تكوّنه تدفقات الهجرة والعلاقات، فضاء يسافر فيه، ويتردد إليه، ويعيش فيه السكان المهاجرون". انظر: Gildas Simon, "Le Concept de champ migratoire," papier présenté à: Table ronde GEOFORUM: Champs migratoires et structures urbaines, Aix-en-Provence (2000).

[20] Seteney Shami, "Transnationalism and Refugee Studies: Rethinking Forced Migration and Identity in the Middle East," *Journal of Refugee Studies*, vol. 9, no. 1 (1996), pp. 3-26; Nadje Al-Ali, Richard Black and Khalid Koser, "Refugees and Transnationalism: The Experience of Bosnians and Eritreans in Europe," *Journal of Ethnic and Migration Studies*, vol. 27, no. 4 (2001), pp. 615-634; Richard Black, "Fifty Years of Refugee Studies: From Theory to Policy," *International Migration Review*, vol. 35 (Spring 2001), pp. 57-78; Koser, "From Refugees to Transnational Communities?," and Östen Wahlbeck, "The Concept of Diaspora as an Analytical Tool in the Study of Refugee Communities," *Journal of Ethnic and Migration Studies*, vol. 28, no. 2 (2002), pp. 221-238.

[21] Black, Ibid., p. 66.

[22] Wahlbeck, Ibid., p. 238.

سياسياً للاجئين بأن جعلت من "حق العودة" شعارها النضالي. وقد أدى تفكك منظمة التحرير الفلسطينية وتشتتها الجغرافي عام 1982، وانهيار عملية السلام مؤخراً، إلى إضعاف فاعلية شبكات التضامن عند المستوى المحلي. أصبحت الهجرة هي الحل الوحيد بالنسبة إلى معظم اللاجئين، لأنها كانت تساعدهم على النجاة من وضع رأت فيه أغلبيتهم وضعاً ميئوساً منه. واعتبر اللاجئون الهجرة حلاً بديلاً عن العودة إلى بلادهم، وهي العودة التي التي كان احتمالها يتباعد، أو بديلاً عن الاستقرار الدائم في لبنان في جو تتعاظم فيه مشاعر العداء تجاههم. وقد اعتمدت الهجرة بصورة رئيسية على شبكات القرابة[23].

4- شبكات القرابة وعملية الهجرة العابرة للحدود

سبق لكثير من المؤلفين أن أوضحوا بإسهاب العلاقات القائمة بين شبكات الهجرة وبين القرابة، وذلك في ما يخص المهاجرين "الاقتصاديين"، كما هو شأن الجزائريين في فرنسا، وبصورة أكثر تحديداً مع تطور مبدأ لمّ شمل العائلات في الدول الغربية[24]. كما أشار بعض الباحثين ضمن مجال اللاجئين إلى أهمية الشبكات العائلية بالنسبة إلى المهاجرين القسريين في التكيف داخل الدول المضيفة[25]. لكن موضوع القرابة باعتبارها عنصراً أساسياً في عملية الهجرة في تجمّعات اللاجئين، لم يلق الاهتمام الكافي.

وهنا يقدم اللاجئون الفلسطينيون حالة فريدة مهمة للدراسة. فهم يشكلون أحد أقدم تجمعات اللاجئين غير المنتمين إلى أي دولة، وبهذه الصفة، لا تزال نسبة كبيرة منهم تعيش في مخيماتٍ للاجئين وفي تجمعات سكنية غير رسمية[26]. إن تركّزهم الجغرافي، ووضعهم القانوني والسياسي في الدول العربية المضيفة، أديا إلى استمرارية و/أو تقوية شبكات القرابة في الاغتراب باعتبارها أحد مراكز التنظيم الاجتماعي في الشتات. شبكات القرابة هي إحدى الوسائل القليلة المتاحة للاجئين المحرومين من حقوقهم الأساسية[27].

---

[23] لن أركّز هنا على دور شبكات القرى، التي تتضمن جزئياً شبكات قرابة. للاطلاع على مقاربة أكثر تفصيلاً بهذا الشأن، انظر:
Mohamed Kamel Doraï, "Palestinian Emigration from Lebanon to Northern Europe: Refugees, Networks, and Transnational Practices," *Refuge* (York University, Toronto), vols. 21-22 (February 2003), pp. 23-31.

[24] Robert Montagne, "Etude sociologique de la migration des travailleurs musulmans d'Algérie en France," dans: Robert Montagne, ed., *Etude sociologique de la migration des travailleurs musulmans d'Algérie en France*, cahier no. 1 à 8 ([s. n.:s. l.], 1954); Harvey M. Choldin, "Kinship Networks in the Migration Process," *International Migration Review*, vol. 7 (Summer 1973), pp. 163-175; Jacques Katuszewski et Ruwen Ogien, *Réseaux d'immigrés: Ethnographie de nulle part*, collection politique sociale (Paris: Economie et humanisme; Editions ouvrières, 1981), et Monica Boyd, "Family and Personal Networks in International Migration: Recent Developments and New Agendas," *International Migration Review*, vol. 23 (Fall 1989), pp. 638-669.

[25] انظر على سبيل المثال: Art Hansen, "Refugee Dynamics: Angolans in Zambia, 1966-1972," *International Migration Review*, vol. 15, nos. 1-2 (Spring-Summer 1981), pp. 175-194.

[26] في حزيران/يونيو 2003، كانت نسبة 57 في المئة من اللاجئين المسجلين في لبنان تعيش في أحد المخيمات الإثني عشر، بحسب أرقام وكالة الغوث (الأونروا). لا توجد بيانات رسمية بشأن اللاجئين الذين يعيشون في تجمعات سكنية غير رسمية. واستناداً إلى محمود عباس (1997) وأرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الماضي–1996) والتقديرات الشخصية، فإن ما مجموعه 38000 فلسطيني يعيشون في هذه التجمعات، أي10 في المئة تقريباً من مجموع السكان الفلسطينيين.

[27] Mohamed Kamel Doraï, "Les Parcours migratoires des réfugiés vers la Suède et l'Europe du nord," *Revue d'études palestiniennes*, vol. 75, no. 23 (nouvelle série) (2000), Mohamed Kamel Doraï et Mohamed Larbi Doraï, "Mémoire sociale, immigration et diaspora," dans: Stéphane Laurens et Nicolas Roussiau, dirs., *La Mémoire sociale: Identités et représentations sociales*, didact, psychologie sociale (Rennes: Presses universitaires de Rennes, 2002), pp. 311-331.

تؤدي شبكات التضامن القرابية دوراً مهماً في تنظيم الهجرات الفلسطينيةوتطويرها، سواء في البلد التي يغادرها المهاجر أوفي البلد المضيف. ويتحدد عمل هذه الشبكات بحسب مراحل متعددة من عملية الهجرة: (1) فهي تسمح بتحريك الأرصدة اللازمة لدفع تكاليف الرحلة، (2) تقدم المعلومات اللازمة حول بلد المقصد، حيث تُنشر المعلومات عبر الشبكة لإيصالها إلى المهاجرين المحتملين، (3) تسهِّل عملية تكيّف القادمين الجدد إلى الدولة المضيفة، (4) تؤدي دوراً في اختيار المهاجر من الدولة التي يغادرها المهاجرون بحيث يلائم الاحتياجات المعينة للدولة المضيفة، (5) تساهم في تفادي المعيقات القانونية في الدولة المضيفة، (5) تؤثر في اختيار بلد المقصد من قِبَل المهاجرين[28]. وتقوم شبكات الهجرة العابرة للحدود القومية، التي أنشأها اللاجئون الفلسطينيون، على قاعدة التضامن بين أفراد العائلة وأهل القرية، على الأساس المنطقي نفسه الذي ساعد شبكات الحياة الاجتماعية على التطور عند المستوى المحلي داخل مخيمات اللاجئين والتجمعات الفلسطينية. إنها امتداد جغرافي للشبكات المذكورة، من المجال المحلي إلى المجال العابر للحدود القومية. وقد كان الفلسطينيون الذين استقروا في أوروبا اعتباراً من ستينيات القرن الماضي بمثابة الطليعة بالنسبة إلى شبكات الهجرة التي تطورت في الثمانينيات. وتم تطوير استراتيجية الهجرة هذه للالتفاف على القيود القانونية الموجودة على الحدود الأوروبية. يمكننا أيضاً ملاحظة الظاهرة ذاتها في حالة الفلسطينيين الذاهبين إلى العراق، وإن كان ذلك يجري بطريقة أقل منهجية، نظراً لتوفّر إمكانية التنقل بين لبنان والعراق بشكل قانوني.

ثانياً: مسارات هجرة اللاجئين الفلسطينيين

تعتبر شبكات الهجرة العائلية الدعامات الرئيسية للهجرة من لبنان إلى أوروبا الشمالية، والوسيلة الوحيدة لعودة المهاجرين الفلسطينيين من العراق. بالنسبة إلى الفلسطينيين، تقوم هذه الشبكات بدور مهم ضمن أربعة مجالات رئيسية: جمع الاعتمادات المالية اللازمة للهجرة؛ استراتيجية الهجرة الخاصة بـ "لمّ شمل العائلات"؛ تدفق المعلومات بين بلد المقصد والبلد الذي يغادره المهاجر؛ عملية تكيّف القادمين الجدد و/أو العائدين. وقد تطرق نيكولاس فان هير إلى النقطة الأخيرة قائلاً: "وكما يقول الباحثون في مجال الهجرة العابرة للحدود القومية منذ بعض الوقت في معرض مناقشتهم للموضوع، في إمكان الأشخاص الموجودين داخل الوطن والأشخاص الموجودين في الخارج العمل ضمن المجال الاجتماعي ذاته، أو على الأقل ضمن مجالات اجتماعية مترابطة. ويسري ذلك ضمن سياق الهجرة القسرية بالقدر الذي يسري فيه ضمن الأشكال الأخرى للهجرة. فما كان يشكل أسرة واحدة في منطقة للنزاعات قد يضم لاحقاً أعضاء "مستقرين" في الوطن الأصلي؛ وفي الدول المجاورة حيث اللجوء الأول، وفي دول الشتات الأوسع مجالاً، وفي دول اللجوء وإعادة الاستيطان: وفي إمكاننا أن نطلق على هذا الوضع اسم أسرة عابرة للحدود القومية"[29].

سأقوم الآن، عبر خمسة مسارات للهجرة، بتأكيد أهمية الشبكات، وشبكات القرابة على وجه الخصوص، في عملية الهجرة الفلسطينية. وقد أعدتُ تركيب تلك المسارات من خلال مقابلات أجريتها في أثناء بحث ميداني قمت به في جنوب لبنان في الفترة اعتباراً من أيار/مايو 1999 ولغاية

[28] Douglas T. Gurak and Fe Caces, "Migration Networks and the Shaping of Migration Systems," pp. 150-176, and Ivan Light, Parminder Bhachu, and Stavros Karageorgis, "Migration Networks and Immigrant Entrepreneurship," pp. 25-49 papers presented at: *International Migration Systems: A Global Approach*, pp.150-176, and Boyd, "Family and Personal Networks in International Migration: Recent Developments and New Agendas".

[29] Nicholas van Hear, "Refugees in Diaspora: From Durable Solutions to Transnational Relations," *Refuge*, vol. 23, no. 1 (2006), p. 10.

حزيران/يونيو 2003. وغالباً ما تُعتبر الشبكات بمثابة شيء موجود، من دون تقديم دليل إمبيريقي على وجودها، أو على وجود حالات محسوسة توضح طريقة عملها.

دراسة الحالة الرقم 1: هجرة العائلة

تعتبر قصة أيمن[30] قصة اعتيادية، لكنها مع ذلك تشير إلى قوة الروابط العائلية وإلى القيود التي تحد من حركة تلك الروابط نتيجة السياسات الحكومية. هاجر والد أيمن من جنوب لبنان إلى العراق عام 1979 حيث عمل مع شركة لبنانية. كان دائم التنقل بين البلدين، حيث لا يقيم في العراق سوى فترات وجيزة. في عام 1981، وجد عملاً ثابتاً في العراق وقرر البقاء هناك حيث الأجور أعلى. تدبر أمر إحضار عائلته من لبنان في العام ذاته. استأجرت العائلة منزلاً في بغداد حيث كان يعمل. وفي تلك الفترة مُنح اللاجئون الفلسطينيون تصاريح إقامة وسُمح لهم بالعمل. وصل أيمن إلى العراق عندما كان في التاسعة من عمره، والتحق بالمدرسة شأنه شأن أشقائه وشقيقاته. تخرجوا جميعاً من جامعة بغداد. في عام 1991، وبعد حرب الخليج، فقد الوالد عمله، وبدأت تظهر القيود التي تحدد حقوق الفلسطينيين – والعرب الآخرين والأجانب. ذهب شقيق أيمن، وكان مهندساً، إلى أبو ظبي حيث وجد عملاً. حاول والده أيضاً العثور على عمل هناك، لكن الأجور كانت لا تكفي لإعالة أسرة، لذا قرر البقاء في العراق. عاشت العائلة خلال تلك الفترة على التحويلات المالية التي كان يرسلها شقيق أيمن، ما يقارب 200-300 دولار في الشهر. وعندما سئل والد أيمن لماذا اختاروا العيش في بغداد ولم يعودوا إلى لبنان بعد عام 1991، أجاب: "كان جميع أولادي يدرسون في الجامعة في ذلك الوقت، كانت الدراسة في العراق رخيصة التكاليف ومتاحة أمام الطلاب العرب. ولكن هنا في لبنان كان الأمر مستحيلاً. فالرسوم باهظة بالنسبة إلى الفلسطينيين. لذلك، قررنا البقاء هناك إلى أن يحصل جميع الأولاد على شهاداتهم".

لغاية عام 2000، بلغ إيجار شقة عائلة أيمن 30 دولاراً، كما كان المبلغ الذي يرسله شقيقه كافياً للعيش. ولكن بحلول عام 2001 ارتفعت الإيجارات ارتفاعاً كبيراً بالنسبة إلى الأجانب ووصلت إلى 150 دولاراً في الشهر. تخرجت شقيقته الصغرى عام 2001. قرر الوالدان العودة إلى لبنان لأن الحياة في بغداد أصبحت أكثر صعوبة وتكلفة. في لبنان، استقرت العائلة في مخيم البص حيث كانت جدة أيمن تملك منزلاً. لكن أيمن قرر عدم الرجوع مع عائلته لأنه كان قد تزوج لتوه من سيدة عراقية. حاول العثور على عمل في فنادق بغداد، لكنه كان يصطدم بالتعصب ضده: "كنت بمجرد دخولي فندق ما لطلب عمل، أُواجَه بسؤال المدير: لماذا تبحث عن عمل هنا في العراق؟ ألست فلسطينياً ؟ لماذا لا تعود إلى بلدك، لقد وقعتم اتفاق غزة وأريحا..."

انتقل مع زوجته من بغداد إلى الموصل، مدينة الزوجة الأصلية حيث كانت الحياة أرخص وحيث كان في إمكانه تلقّي المساعدة من أقارب زوجته. وجد عملاً مؤقتاً كبائع للفواكه المجففة. ولغاية عام 2002 كان يستطيع الحصول على تصريح إقامة لأن زوجته عراقية. لكنه عندما حاول تجديد إقامته عام 2003 قيل له إن القانون قد تغير وإن عليه الحصول على عقد عمل، ومن ثم يمكنه طلب تصريح إقامة. تدبَّر أمر إبرام عقد عمل في الموصل لكنه لم يحصل على تصريح إقامة. في شهر شباط/فبراير من ذلك العام اضطر إلى مغادرة العراق مع زوجته وطفليه والعودة إلى لبنان. لدى وصوله إلى لبنان ذهب إلى منزل عائلته في مخيم البص، المكان الوحيد الذي يمكنه العيش فيه. لم يستطع أيمن الحصول على عمل، فبما أنه لاجىء فلسطيني في لبنان لم يكن ليُسمح له بالعمل[31].

---

[30] جميع الأسماء الواردة في هذا البحث مستعارة.

[31] يواجه الفلسطينيون صعوبات جمة في الدخول إلى سوق العمل اللبناني. "منْع الفلسطينيين من العمل في وظائف معينة يعود إلى القرار الوزاري الصادر بتاريخ 15 كانون الأول/يناير 1995، وهو بدوره تحديث لقرارات سابقة يعود تاريخ أول قرار منها، ورقمه 1/289

حاول العثور على عمل في بيروت وفي مدن لبنانية أخرى. وكان على زوجته، التي تحمل الجنسية العراقية، دفع نقود مقابل تصريح الإقامة، كما كان عليها طلب تصريح للسماح لها بالعمل. كانا كلاهما عاطلين عن العمل، شأنهما شأن جميع أفراد عائلة أيمن الذين عادوا إلى لبنان. وأيمن لا يتمتع، كلاجىء فلسطيني، بحق الحصول على أي نوع من المساعدة من المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، كما أن زوجته لا تعتبر لاجئة لأنها غادرت العراق ودخلت لبنان كزوجة لأيمن.

توضح قصة أيمن تعقيد هجرات اللاجئين. فقد غادر لبنان بهدف لمّ شمل العائلة بعد أن هاجر والده لأنه وجد وضعاً أفضل في العراق. في فترات تنامي المصاعب والقيود كثيراً ما يواجَه الفلسطينيون بالرفض لأن وضعهم كلاجئين يتعارض مع سياسات الحكومات، كما هو شأن هذه العائلة. وهكذا عادوا إلى لبنان كلاجئين يبحثون عن بلد تسمح لهم بالإقامة. يمكن للشبكات العائلية أن تشكل الدافع الرئيسي للهجرة، لكنها تظل أيضاً الآلية الأساسية للتكيف لدى مواجهة المصاعب (كالبطالة والبحث عن مأوى، على سبيل المثال). وفي غياب حماية الدولة، كما في حال العراق اعتباراً من عام 1991، أو كما في لبنان، تصبح الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام اللاجئين –المحرومين من حقوقهم الأساسية- هي التضامن العائلي.

دراسة الحالة الرقم 2: من هجرة اقتصادية إلى لجوء

تختلف حالة أحمد إلى حد ما عن حالة أيمن. في مطلع ستينيات القرن الماضي، غادر أحمد لبنان للدراسة في العراق، شأنه شأن العديد من الطلاب الشباب الفلسطينيين. استقر في بغداد ودرس الهندسة المدنية. بعد حصوله على الدبلوم قرر البقاء في العراق حيث كانت فرص العمل أفضل منها في لبنان. عمل أول الأمر كمهندس في شركة عراقية، ثم بدأ مشروع عمل خاصاً متواضعاً.

خلال تلك الفترة كان يتنقل بين العراق ولبنان لا لزيارة عائلته فحسب بل بهدف التجارة أيضاً. وعندما سئل إن كان يرسل تحويلات مالية إلى عائلته في مخيم الرشيدية في جنوب لبنان بعد عام 1982، أي عندما أضحت الظروف صعبة هناك، أجاب بأنه لم يرسل أي نقود على الإطلاق وأنه يشعر بالأسف لذلك... قابل زوجته –وهي فلسطينية تحمل الجنسية الأردنية- في إحدى المنظمات الفلسطينية في العراق وكانت قد قدمت إلى العراق للدراسة. تزوجا واستقرا في بغداد. وحوّل في ما بعد نشاطه التجاري باتجاه الأردن. في عام 1991، تعقد الوضع واضطر إلى وقف نشاطه التجاري بسبب تزايد صعوبة التنقل. وبعد فترة قصيرة من البطالة، عاد وفتح متجراً صغيراً لبيع البضائع الجلدية، ما جعله يتدبر أمر المعيشة بفضل تجارته مع الأردن. خلال عقد التسعينيات، ساء الوضع الاجتماعي والاقتصادي بالنسبة إلى الفلسطينيين، لكنه لم يفكر في العودة إلى لبنان لأن الوضع هناك كان أكثر سوءاً. في عام 2003، وبعد اندلاع الحرب، غادر بغداد مع زوجته لأن الوضع لم يعد آمناً. قرر في البداية الذهاب إلى الأردن، لكن الحدود الأردنية أغلقت في وجه اللاجئين، واحتُجز كثير من الفلسطينيين على الحدود ولم يُسمح لهم بالدخول[32]. تمكَّن بعد عدة محاولات من عبور الحدود السورية والدخول إلى لبنان.

إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 1982. [...] إن القائمة الواردة في قرار كانون الأول/ديسمبر 1995 بالمهن المأجورة التي تقتصر على العمال اللبنانيين استناداً لوزارة العمل، لهي قائمة طويلة: 72 مهنة وعمل بالنسبة إلى بعضهم و46 بالنسبة إلى آخرين، مهن كمصفف شعر، بواب عمارة، طباخ، صيدلي، محاسب، مدرِّس ومهن أخرى مستقلة". للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً للسياق القانوني، انظر: Al-Natour, "The Legal Status of Palestinians in Lebanon".

[32] Mohamed Kamel Dorai, Jalal Al Huseini et Jean-Christophe Auge, "De l'emigration au transfert Realites demographiques et craintes politiques en Jordanie," *Maghreb-Machrek*, no. 176 (été 2003), pp. 75-92.

عاد إلى منزل عائلته في مخيم الرشيدية، فلم يكن له من مأوى سواه. تَرتَّب على زوجته باعتبارها مواطنة أردنية دفْع مبلغ سنوي من أجل تصريح الإقامة، وبما أنها لم تكن تملك المال الكافي، لم تغادر المخيم مطلقاً لتفادي حواجز تفتيش الشرطة. افتتح الزوجان، بمساعدة عائلة أحمد، حانوتاً صغيراً لبيع الفواكه والخضر. كانا قد فقدا كل أموالهما وممتلكاتهما في بغداد، ولم يكن في إمكانهما تلقي أي معونة من المنظمات الدولية أو من الحكومة اللبنانية. جاءت المساعدات الوحيدة التي تلقاها من عائلته التي كانت تؤويه. واقتصر التضامن العائلي هنا على الإيواء بالنظر إلى القيود السياسية والقانونية المفروضة.

تُظهر الحالتان المذكورتان بوضوح أن "العودة" إلى دولة اللجوء الأولى (أي لبنان) جاءت نتيجة المصاعب أو نتيجة استحالة البقاء في بلد الهجرة (أي العراق) بسبب انعدام الأمن، أو بسبب الحرب، أو التعصب. "العودة" إذاً هي الحل الوحيد الممكن، وهي تُعتبر خياراً مؤقتاً. كما تُظهر الحالتان أيضاً أنه، وعند المستوى الفردي، يمكن اعتبار هذه الهجرة "عودة" – فلسطينيون قادمون من لبنان يعودون إلى دولة اللجوء الأولى- ولكن عند المستوى العائلي، يمكن اعتبارها حركة هجرة باتجاه دولة جديدة للإقامة، نتيجة الزواج من امرأة غير فلسطينية (أي عراقية) أو من امرأة قادمة من مكان آخر من الشتات (أي الأردن).

دراسة الحالة الرقم 3: الهجرة ولمّ شمل العائلة

أصبحت شبكات الهجرة على أساس القرابة وسيلة بالغة الأهمية بالنسبة إلى المهاجرين الذين يرغبون حالياً في الحصول على إقامة قانونية في أوروبا، لأن لمّ شمل العائلة يعتبر من أسهل طرق الاستقرار في أوروبا. وقد أسس بعض الفلسطينيين، ممن استقروا في أوروبا خلال ستينيات القرن الماضي، وخلال السبعينيات على وجه الخصوص، عائلات في الدول المضيفة. معظم الآباء الذين قابلتهم كانوا يفضلون زواج بناتهم من مسلمين، والأفضل أن يكونوا فلسطينيين من المخيم أو التجمع السكاني نفسه في لبنان. وما يسهِّل هذا النوع من الزواج كون معظم الفتيات يحملن جوازات سفر ألمانية، أو سويدية، أو دانمركية. وخلال زيارة في الصيف تتزوج الفتيات ويعود الأزواج معهن للاستقرار في أوروبا.

جلال لاجئ شاب ولد في مطلع سبعينيات القرن الماضي في مخيم يقع في منطقة صيدا. كان جلال يفكر في الهجرة نتيجة الوضع في لبنان. كان لدى عمه، الذي استقر في ألمانيا منذ مطلع الستينيات، ابنة مولودة هناك وتحمل الجنسية الألمانية. في صيف عام 1994، عاد الأب والابنة إلى لبنان وقرر جلال أن يتزوجها، من ثم عادت الفتاة إلى ألمانيا وهيأت الوثائق اللازمة لمجيئه بمقتضى قانون لمّ الشمل. حصل جلال على تصريح إقامة لمدة عام ووجد لنفسه عملاً في قطاع البناء في برلين. لكن تجربته لم تكن بالتجربة السارة، فقد هجرته زوجته وأخذت ابنتهما معها. لم يتمكن من تجديد تصريح الإقامة، وفي آذار/مارس 1999 اضطر إلى مغادرة ألمانيا والعودة إلى لبنان. ويُظهر ذلك مدى تقلقل الوضع القانوني للقادمين الجدد. استأنف جلال قرار عدم تجديد تصريح إقامته بحجة أن ابنته تحمل الجنسية الألمانية وهي مقيمة في ألمانيا. تمكَّن من الحصول على تصريح إقامة جديد وعاد إلى ألمانيا بعد بضعة أشهر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهجرة عبر هذا المسار تحمل تأثيرات محلية بالغة الأهمية في الدولة التي يغادرها المهاجر: فالبنية العائلية تمر بتحولات عميقة بسبب الهجرة، وهو ما يزيد من التفرقة بين الجنسين في المناطق الفلسطينية الفقيرة. فالمهاجرون غالباً هم من الشباب. بالتالي، يفوق عدد الشابات في جنوب لبنان عدد الشباب، وهو ما يؤدي إلى بقاء عدد كبير من الفلسطينيات من دون زواج، وغالباً ما يعشن في منزل الوالدين ويعملن في القطاع الزراعي.

دراسة الحالة الرقم 4: دور تدفق المعلومات وتكيّف القادمين الجدد

غادر فريد لبنان بعد إصابته بجرح خلال الغزو الإسرائيلي عام 1982. نُقل من قبل الصليب الأحمر إلى قبرص ومن ثم إلى اليونان لتلقّي العلاج. ذهب من اليونان إلى برلين الشرقية حيث كان دخول الفلسطينيين متاحاً. لكنه قرر الذهاب إلى ألمانيا الغربية وطلب اللجوء بمساعدة شقيقه الذي كان يعيش هناك. عندما وصل إلى ألمانيا الغربية قطن في منزل شقيقه وظل هناك لأكثر من عام. في ذلك الوقت، لم يكن يُسمح لمن في وضعه بالعمل أو بالدراسة أو بتلقي المعونة الاجتماعية. ساعده شقيقه، الذي كان يتمتع بموقع راسخ ضمن التجمع الفلسطيني والعربي هناك، في الحصول على عمل بشكل غير قانوني في قطاع المطاعم. بعد عام، لم يحصل فريد على وضع اللجوء في ألمانيا وبدأ يفكر في مغادرة البلد والعودة إلى لبنان. نصحته أسرته التي كانت لا تزال مقيمة في لبنان، بالبقاء حيث هو. علم من خلال شبكة اللاجئين الفلسطينيين أن الدول الاسكندينافية كانت تمنح وضع اللجوء للفلسطينيين الهاربين من الحرب الأهلية اللبنانية. فقرر الذهاب إلى مدينة مالمو حيث طلب اللجوء. بعد بضعة أشهر مُنح وضع اللجوء واستقر في غوتيبورغ.

تبدو حالة فريد مثيرة للاهتمام لأنها تبيّن دور الشبكات العائلية في تسهيل وصول مهاجر جديد، وفي التكيف مع المجتمع المضيف، وفي نشر المعلومات. لكنها تشير أيضاً إلى حدود إمكانات شبكات القرابة. فالحواجز القانونية في الدول المضيفة تظل عوائق لا يمكن تفاديها دائماً.

دراسة الحالة الرقم 5: شبكات القرابة باعتبارها وسيلة مالية

يُعتَبَر جمْع المخصصات اللازمة للهجرة، أيضاً، من الوظائف الرئيسية لشبكات القرابة. والمبالغ المعنية هنا ليست بالمبالغ الضئيلة، فهي تصل إلى عدة آلاف من الدولارات لكل شخص (4000-8000 دولار). ويتعين على العائلة الممتدة، أو حتى على أي شخص من القرية التي يغادرها المهاجر، المشاركة لجمع المال اللازم الذي يُعتبر قرضاً جماعياً. ولدى جمْع المبلغ، يهاجر المستدين ويعيش في الخارج. وهنا تكون الضمانة الوحيدة المتوفرة للدائنين هي كون المهاجر فرداً من شبكة عائلية أو شبكة تجمع معين معروفة ومترابطة بقوة. وعند وصول المهاجر إلى البلد التي يقصدها، يدفع دينه عن طريق إرسال المال إلى الدائنين. يجري إرسال النقود، عموماً، مع قريب أو صديق قادم من لبنان للزيارة. وتتمتع العلاقة بين التجمع الذي يُقرض المال وبين المجموعة المغتربة بأهمية فائقة في سياق عمل منظومة التضامن المالي هذه. وتكون الآلية شديدة الفاعلية عندما تكون العائلة هي أساس الشبكة، وكلما اتسعت القاعدة قلت الفاعلية. الحالة الأكثر شيوعاً هي كالتالي: يغادر الوالد للعمل في ألمانيا، بعد ذلك، وعندما يسمَح له دخلُه، يأتي ولده الأكبر ليتبعه باقي الأولاد (أو الإخوة)، قبل أن تأتي بقية أفراد العائلة، أي الزوجة (أو الأم) والبنات (أو الشقيقات).

وضمن سياق سياسات اللجوء والقيود الصارمة التي تحكم الهجرة في دول المقصد، ترتفع تكلفة الهجرة، كما أصبحت الفرص المتاحة للمهاجرين الجدد لعبور الحدود شديدة المحدودية، لاسيما أن قوانين اللجوء والهجرة تتغير بسرعة في الدول الأوروبية. ويعتبر جمْع المال والوصول إلى المعلومات المشكلتين الأكثر أهمية بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين. وقد لاحظتُ أن أكثر الشبكات فاعلية تقوم على أساس إمكانية العائلة النووية لجمع المخصصات وللحصول على المعلومات المتعلقة بدول المقصد، وذلك في حالة الهجرة إلى أوروبا. فالأسرة النووية غالباً ما تقدم مساعدة محسوسة، في حين تقدم العائلات الممتدة مساعدة أكثر انتشاراً. والحالة الوحيدة التي يؤدي فيها تضامن العائلة الممتدة والقرية دوراً رئيسياً هي عند استخدام الزواج ولمّ الشمل كوسيلة للهجرة.

خاتمة

رغم أن الفلسطينيين في لبنان يعتبرون لاجئين، فإنه لا ينبغي تحليل هجرتهم فقط من خلال خطة التهجير القسري. فهذه الهجرة مرتبطة بعدد وافر من العوامل المتصلة بوضع اللاجئين – إذاً

قسرية أحياناً- إضافة إلى تجاوبها مع مجموعة واسعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالدول التي يغادرها المهاجرون وبالدول التي يقصدونها – طوعية أحياناً أخرى. ويقول نيكولاس فان هير: "مهما يكن الخيار الذي تم انتقاؤه، فإن ما بدأ كهجرة قسرية قد يتحول إلى أشكال أخرى من الحراك عندما يقرر الأفراد والعائلات الذهاب أو إرسال أفراد من الأسر إلى الخارج بهدف لمّ الشمل، أو لكسب المال، أو للتحصيل العلمي، أو للبحث عن أشكال أخرى من تحسين الوضع. ويمكن لهذه الدفقات الجديدة أو المتحولة الاندماج ضمن تيارات هجرة سابقة من العمل والمهن"[33] ويمكن اعتبار فكرة "العودة" (من العراق إلى لبنان، على سبيل المثال) كشكل من أشكال "العودة البديلة"، بالنظر لوجود وضع جيوبوليتيكي محدد.

تكشف المقارنة بين معدلات الهجرة اللبنانية والفلسطينية عن وجود تأثير قوي للهجرة على المجموعتين. واستناداً إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية[34] فإنه "يظل احتمال هجرة اللبناني عالياً في الوقت الحالي، لاسيما بالنظر للتباطؤ الاقتصادي السائد حالياً ولارتفاع معدل البطالة. وفي غياب إحصائيات رسمية تختلف التقديرات، ويمكن أن نورد بحذر رقم تدفق المهاجرين الذي يفوق مئة ألف شخص في العام خلال تسعينيات القرن الماضي". السمة الديموغرافية للمهاجرين اللبنانيين مماثلة تماماً للسمة الخاصة بالفلسطينيين، وهي تخص الشباب الذكور بصورة أساسية. ويوضح المعدل العالي للهجرة لدى المجموعتين تداخل الحدود بين الهجرة القسرية والهجرة الاختيارية. فاللبنانيون والفلسطينيون على حد سواء يعانون المصاعب الاقتصادية والتوترات الإقليمية، وضمن هذا السياق، يبدو وضع اللاجئين الفلسطينيين أكثر قلقاً، فهم يعانون مشاعر التعصّب نظراً لمعارضة اللبنانيين لأي شكل من أشكال التوطين. وهنا يتعين ألا نعتبر الهجرة "قسرية" فقط، بل نعتبرها أيضاً بمثابة استراتيجية للتكيف ضمن بيئة خانقة.

توضح الحالة الفلسطينية في لبنان أن الدراسة الشاملة لهجرة اللاجئين ينبغي لها أن تتضمن مستويات مختلفة من التحليل إضافة إلى العناصر القرينية. ففي حين يغادر الفلسطينيون لبنان نتيجة أشكال التمييز المضاد القانونية والسياسية والاقتصادية، فإنهم يشاركون أيضاً بحركة هجرة أوسع نطاقاً تنطلق من لبنان وتطال المجتمع اللبناني ككل. ولا بد من سبر الروابط التي تصل بين حركتي الهجرة هاتين إذا كان لنا أن ندرك إمكانية وجود شبكات مشتركة. فهناك مسارات هجرة للفلسطينيين المهاجرين إلى أوروبا تمر عبر دول غرب أفريقيا حيث توجد جاليات لبنانية كبيرة. كما أن الفلسطينيين يستخدمون الوساطات اللبنانية من أجل الهجرة في كل من لبنان والدول التي يعبرون منها[35].

لا يستخدم الفلسطينيون العاديون النوع ذاته من المصادر العابرة للحدود القومية (الاقتصادية، أو القانونية، أو التعليمية) كما يفعل أفراد النخبة. فبالنظر إلى أنهم محرومون من الجنسية ومن جواز

---

[33] Van Hear, "Refugees in Diaspora: From Durable Solutions to Transnational Relations," pp. 9-10.

[34] يشكل الرجال النسبة العظمى من المهاجرين خلال هذه الفترة (85 بالمئة)، وينطبق هذا على جميع المجموعات العمرية. ويزداد تأثير الهجرة بالنسبة إلى قطاع السكان الأكثر مهارة وتعليماً. يتأثر الشباب اللبناني، الذي يشكل أكثر من خُمس عدد السكان وثلث القوة العاملة تقريباً، بالهجرة الدولية تأثراً متفاوتاً. [...] السبب الأهم لهجرة الشباب حالياً هو السعي وراء فرص اقتصادية خارج البلاد نظراً لارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في البلاد. وبالإجمال، يشكل العمل السبب الأكثر وروداً في الإجابة عن سبب الهجرة (62 بالمئة)، تتلوه الدراسة (21 بالمئة) أما الأسباب الأخرى التي وردت فهي الالتحاق بأفراد العائلة في الخارج والزواج". انظر:
.<http://www.undp.org.lb>

[35] Mohamed Kamel Doraï, "Les Réfugiés palestiniens en Europe et en Suède: Complexité des parcours et des espaces migratoires," dans: Michelle Guillon, Luc Legoux et Emmanuel Ma Mung, eds., *L'Asile politique entre deux chaises: Droits de l'homme et gestion des flux migratoires*, collection espaces interculturels (Paris: Harmattan, 2003), pp. 311-331.

السفر، فهم لا يتمتعون بحرية الحركة ذاتها. بالتالي، يلجأ هؤلاء إلى مصادر العائلة والقرية التي تسمح لهم بالهجرة. ولا تعتمد هذه "الدراية" على أسس اقتصادية أو قانونية، بل تعتمد على روابط العائلة والقرية التي تذهب إلى أبعد من الحدود القومية. إنهم يستخدمون تشتتهم بين الأمم المختلفة كمصدر. وفي هذه الحالة، لا تُستخدم المصادر العابرة للحدود القومية لتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى وزيادة المنافع إلى الحد الأقصى فقط، بل تُستخدم أيضاً من أجل السماح لحراك اللاجئين بين الدول بإنشاء منظومة تضامن عابرة للحدود القومية.